

المبحث الثاني

حقيقة الخضر

تمهيد:

الخضر هو صاحب موسى عليه السلام الذي ورد ذكره في قوله تعالى : ﴿فوجدنا عبداً من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً﴾^(١).
وورد ذكره في السنة، في قوله - صلى الله عليه وسلم - : «بينما موسى في ملاء من بني إسرائيل جاء رجل فقال : هل تعلم أحداً أعلم منك؟ قال : لا . فأوحى الله إلى موسى : بلى عبدنا الخضر . . » الحديث^(٢).

وقد غلت الصوفية في قصة الخضر ، وجعلت منها مصدراً للوحي والإلهام والعقائد والتشريع : «فقد زعموا أن الخضر حي إلى أبد الدهر ، وأنه صاحب شريعة وعلم باطني يختلف عن علوم الشريعة الظاهرية ، وأنه ولي وليس بنبي ، وأن علمه علم لدني موهوب له من الله بغير وحي الأنبياء ، وأن هذه العلوم تنزل إلى جميع الأولياء في كل وقت قبل بعثة الرسول - - صلى الله عليه وسلم - - وبعد بعثته ، وأن هذه العلوم أكبر وأعظم من العلوم التي مع الأنبياء ، بل وعلوم الأنبياء لا تدانيها ولا تضاهيها ؛ فكما أن الخضر - وهو ولي فقط في زعمهم - كان أعلم من موسى ، فكذلك الأولياء من أمة محمد هم أعلم من محمد - صلى الله عليه وسلم - ؛ لأن محمداً عالم بالشريعة الظاهرة فقط ، والولي عالم بالحقيقة

(١) سورة الكهف، الآية [٦٥].

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١٢٦/٤ . ومسلم في صحيحه ١٨٥٢/٤ .

الصوفية، وعلماء الحقيقة أعلم من علماء الشريعة. وزعموا كذلك أن الخضر يلتقي بالأولياء ويعلمهم هذه الحقائق، ويأخذ لهم العهود الصوفية، وأن الحقائق الصوفية تختلف عن الحقيقة المحمدية، ولذلك فلكل ولي شريعته المستقلة، فما يكون معصية في الشريعة؛ كشرب الخمر والزنا واللواط قد يكون حقيقة صوفية وقربة إلى الله حسب العلم الباطني. وكذلك في أمر العقائد ومسائل الإيمان فلكل ولي كشفه الخاص، وعلمه الخاص اللدني الذي قد يختلف مع الوحي النبوي»^(١).

وقد بين العلماء^(٢) في القديم والحديث حقيقة الخضر، وردوا على هذه المزاعم التي يزعمها الزنادقة، ومن تلاعب بهم الشياطين والهوى.

ومن هؤلاء العلماء: الشيخ الأمين - رحمه الله - الذي تحدث عن أهم الأمور التي تكتنف حياة الخضر، من الخلاف في حياته ونبوته؛ حيث ناقش أدلة القائلين بحياته وعدم نبوته مناقشة دقيقة بالحجج الواضحة، والأدلة الصريحة. ورد ما ينسج حوله من قصص خيالية وروايات موضوعية.

وكذا رد على من جوز العمل بالإلهام، وعلى من قال: إن الولي يسعه الخروج عن الوحي المحمدي كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى. وقد وصف الشيخ الأمين - رحمه الله - هذا الصنيع بأنه زندقة.

(١) الفكر الصوفي ص ١٣٣.

(٢) فمن هؤلاء ابن الجوزي الذي ألف فيه كتاباً سمي «عجلة المنتظر في شرح حالة الخضر»، والحافظ ابن حجر أفردته بكتاب سماه «الزهر النضر في نبأ الخضر». وذكره ابن كثير في «البداية والنهاية»، وابن القيم في «المنار المنيف في الصحيح والضعيف».

المطلب الأول

هل الخضر نبي أو ولي؟

قال الشيخ الأمين - رحمه الله - : «العلماء مختلفون في الخضر : هل هو نبي، أو رسول، أو ولي؟ كما قال الراجز :

واختلفت في خضر أهل العقول قيل نبي أو ولي أو رسول
وقيل : ملك»^(١).

ثم رجح - رحمه الله - نبوته عليه السلام ، ونصر هذا القول ، واستدل له وفق طريقته في تفسير القرآن بالقرآن ؛ فقال - رحمه الله - : «يفهم من بعض الآيات أن هذه الرحمة المذكورة هنا رحمة نبوية ، وأن هذا العلم اللدني علم وحي ، مع العلم بأن في الاستدلال بها على ذلك مناقشات معروفة عند العلماء . اعلم أولاً : أن الرحمة تكرر إطلاقها على النبوة في القرآن ، وكذلك العلم المؤتى من الله تكرر إطلاقه فيه على علم الوحي . فمن إطلاق الرحمة على النبوة قوله تعالى في الزخرف : ﴿وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾ أهم يقسمون رحمة ربك ﴿ الآية (٢) ؛ أي نبوته حتى يتحكموا في إنزال القرآن على رجل عظيم من القريتين . وقوله تعالى في سورة الدخان : ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم﴾ أمراً من عندنا إنا كنا مرسلين ﴿ رحمة من ربك . ﴿ الآية (٣) . وقوله تعالى في آخر القصص : ﴿وما كنت ترجو أن يلقى إليك الكتاب إلا رحمة من ربك . . ﴿ الآية (٤) .

(١) أعضاء البيان ، ١٥٨/٤ . وانظر شرح النووي علي مسلم ١٣٦/١٥ .

(٢) سورة الزخرف ، الآيتان [٣١ - ٣٢] .

(٣) سورة الدخان ، الآيتان [٤ - ٥] .

(٤) سورة القصص ، الآية [٨٦] .

ومن إطلاق إيتاء العلم على النبوة قوله تعالى: ﴿وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً﴾^(١)، وقوله: ﴿وإنه لذو علم لما علمناه...﴾ الآية^(٢)، إلى غير ذلك من الآيات^(٣).

ثم تابع - رحمه الله - ذكر أدلته في نصرة هذا القول، فقال: «ومعلوم أن الرحمة وإيتاء العلم اللدني أعم من كون ذلك عن طريق النبوة وغيرها. والاستدلال بالأعم على الأخص فيه أن وجود الأعم لا يستلزم وجود الأخص كما هو معروف. ومن أظهر الأدلة في أن الرحمة والعلم اللدني اللذين امتن الله بهما على عبده الخضر عن طريق النبوة والوحي، قوله تعالى عنه: ﴿وما فعلته عن أمري﴾^(٤)؛ أي وإنما فعلته عن أمر الله جل وعلا، وأمر الله إنما يتحقق عن طريق الوحي؛ إذ لا طريق تعرف بها أوامر الله ونواهيه إلا الوحي من الله جل وعلا، ولا سيما قتل الأنفس البريئة في ظاهر الأمر، وتعيب سفن الناس بخرقها؛ لأن العدوان على أنفس الناس وأموالهم لا يصح إلا عن طريق الوحي من الله تعالى. وقد حصر تعالى طريق الإنذار في الوحي في قوله تعالى: ﴿قل إنما أنذركم بالوحي﴾^(٥)، و"إنما" صيغة حصر^(٦).

وقد ساق - رحمه الله - أدلة أخرى في تحقيق نبوة الخضر، أبرزها بقوله:

(١) سورة النساء، الآية [١١٣].

(٢) سورة يوسف، الآية [٦٨].

(٣) أضواء البيان ٤/ ١٥٨.

(٤) سورة الكهف، الآية [٨٢].

(٥) سورة الأنبياء، الآية [٤٥].

(٦) أضواء البيان ٤/ ١٥٨-١٥٩.

«ومما يستأنس به للقول بنبوته تواضع موسى عليه الصلاة والسلام له في قوله: ﴿هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً﴾^(١)، وقوله: ﴿ستجدني إن شاء الله صابراً ولا أعصي لك أمراً﴾^(٢)، مع قول الخضر له: ﴿وكيف تصبر على ما لم تحط به خبراً﴾^(٣)...»^(٤).

وبعد أن أيد - رحمه الله - القول بنبوته الخضر عليه السلام بالأدلة الواضحة، تطرق إلى مسألة خطيرة لها مؤيدوها وتابعوها؛ ألا وهي مسألة كون الولي يجوز له الخروج عن الطريقة المحمدية بطريقة الإلهام، كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليهما السلام - بزعمهم - . وقد ناقش الشيخ الأمين - رحمه الله - هذه المسألة مناقشة علمية رصينة، مبيناً تهافت هذه المسألة وسقوط أدلتها، وقد وصفها بأنها مؤامرة خطيرة للانخلاع من دين الإسلام، وفتح باب الشر، وتبرير عمل الزنادقة.

وقد بدأ الشيخ الأمين - رحمه الله - مناقشته لأصحاب هذا المبدأ الهدام بطرح سؤال على السنة أصحاب هذا القول؛ فحواه أن علم الخضر كان عن طريق الإلهام، وأجاب عليه - رحمه الله - بقوله: «فالجواب: أن المقرر في الأصول أن الإلهام من الأولياء لا يجوز الاستدلال به على شيء لعدم العصمة، وعدم الدليل على الاستدلال به، بل ولوجود الدليل على عدم الاستدلال به. وما يزعمه بعض المتصوفة من جواز العمل بالإلهام في حق الملهم وغيره، جاعلين الإلهام كالوحي المسموع، مستدلين بظاهر قوله

(١) سورة الكهف، الآية [٦٦].

(٢) سورة الكهف، الآية [٦٩].

(٣) سورة الكهف، الآية [٨٦].

(٤) أضواء البيان ٤/ ١٦٢، ومن قال بنبوته: الإمام القرطبي، (انظر الجامع لأحكام القرآن ١٢/ ١١-١٥).

تعالى : ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام﴾^(١) ، وبخبر : «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله»^(٢) كله باطل لا يعول عليه لعدم اعتضاده بدليل ، وغير المعصوم لا ثقة بخواطره ؛ لأنه لا يأمن دسياسة الشيطان . وقد ضمنت الهداية في اتباع الشرع ، ولم تضمن في اتباع الخواطر والإلهامات . والإلهام في الاصطلاح : إيقاع شيء في القلب يثلج له الصدر من غير استدلال بوحى ولا نظر في حجة عقلية ، يختص الله به من يشاء من خلقه . أما ما يلهمه الأنبياء مما يلقيه الله في قلوبهم فليس كإلهام غيرهم ؛ لأنهم معصومون بخلاف غيرهم . قال في مراقي السعود في كتاب الاستدلال^(٣) :

وينبذ الإلهام بالعرء أعني به إلهام الأولياء
وقد رآه بعض من تصوفا وعصمة النبي توجب اقتفاء

وبالجملة : فلا يخفى على من له إلمام بمعرفة دين الإسلام أنه لا طريق تعرف بها أوامر الله ونواهيه ، وما يتقرب إليه به من فعل وترك إلا عن طريق الوحي . فمن ادعى أنه غني في الوصول إلى ما يرضي ربه عن الرسل ، وما جاءوا به ولو في مسألة واحدة ، فلا شك في زندقته . والآيات والأحاديث الدالة على هذا لا تحصى ، قال تعالى : ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾^(٤) ، ولم يقل حتى نلقي في القلوب إلهاماً . وقال تعالى : ﴿رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾^(٥) ، وقال : ﴿ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا

(١) سورة الأنعام ، الآية [١٢٥] .

(٢) أخرجه الترمذي ٢٩٨/٥ ، رقم ٣١٢٧ . وقال الشيخ الألباني : ضعيف . (انظر : الأحاديث الضعيفة ٢٩٩/٤ ، رقم ١٨٢١) .

(٣) انظر شرح مراقي السعود على أصول الفقه ص ٢٨٨ .

(٤) سورة الإسراء ، الآية [١٥] .

(٥) سورة النساء ، الآية [١٦٥] .

أرسلت إلينا رسولاً فنتبع آياتك . . ﴿الآية (١)﴾ . والآيات والأحاديث بمثل هذا كثيرة جداً . . . وبذلك تعلم أن ما يدعيه كثير من الجهلة المدعين للتصوف من أن لهم ولأشياخهم طريقاً باطنة توافق الحق عند الله ، ولو كانت مخالفة لظاهر الشرع ، كمخالفة ما فعله الخضر لظاهر العلم الذي عند موسى - زندقة وذريعة إلى الانحلال بالكلية من دين الإسلام بدعوى أن الحق في أمور باطنة تخالف ظاهره» (٢).

وهكذا يتضح موقف الشيخ الأمين - رحمه الله - من هذه المسألة الخطيرة ؛ حيث حشد الأدلة الكثيرة الدالة على نبوة الخضر عليه السلام ، وتعقب ما أثاره المتصوفة من الضلالات والانحرافات بالهدم وبين بالحجة تهافت أدلتهم ، وما استغلوه من الحكايات والروايات الضعيفة والموضوعة في إثبات حجتهم المفضية إلى التزندق والخروج من ملة الإسلام .

فمشاركة الشيخ الأمين - رحمه الله - لعلماء الأمة مشاركة بارزة ، تدل على رسوخ موقفه في الذود عن حياض العقيدة الصافية ، وهكذا كان رأي العلماء المخلصين ؛ منهم الحافظ ابن حجر (٣) - رحمه الله - الذي قال : «وكان بعض أكابر العلماء يقول : أول عقدة تحل من الزنادقة (٤) اعتقاد كون الخضر نبياً ؛

(١) سورة طه ، الآية [١٣٤] .

(٢) أضواء البيان ٤ / ١٥١ - ١٦٠ .

(٣) هو الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المصري . من كبار المحدثين ، وصاحب التصانيف الكثيرة المشهورة ، منها فتح الباري شرح صحيح البخاري . وتوفي سنة (٨٥٢هـ) .
(انظر : شذرات الذهب ٧ / ٢٧٠) .

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « لفظ الزنادقة لا يوجد في كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - ، كما لا يوجد في القرآن . وهو لفظ أعجمي معرب من كلام الفرس بعد ظهور الإسلام . وقد تكلم به السلف والأئمة في توبة الزنديق ونحو ذلك . والزنديق الذي تكلم الفقهاء في قبول توبته - في الظاهر المراد به عندهم - المنافق الذي يظهر الإسلام ويبطن الكفر ، وإن كان من ذلك يصلي ويصوم ويحج ويقرأ القرآن ، وسواء كان في باطنه يهودياً أو نصرانياً أو مشركاً أو وثنياً ، وسواء كان معطلاً للصانع وللنبوة ، أو للنبوة فقط ، أو للنبوة نبينا - صلى الله عليه وسلم - فقط : فهذا زنديق ، وهو منافق . ومافي القرآن والسنة من ذكر المنافقين يتناول مثل هذا بإجماع المسلمين » . (نقلًا عن لوامع الأنوار البهية ١ / ٣٩٤) .

لأن الزنادقة يتذرعون بكونه غير نبي، إلا أن الولي أفضل من النبي، كما قال قائلهم:

مقام النبوة في برزخ فوق الرسول ودون الولي^(١).

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلمة تتعلق بمسألتنا هذه، قال فيها - رحمه الله - : «لفظ الشرع والشرعة إذا أريد به الكتاب والسنة لم يكن لأحد من أولياء الله ولا لغيرهم أن يخرج عنه، ومن ظن أن لأحد من أولياء الله طريقاً إلى الله غير متابعة محمد - صلى الله عليه وسلم - باطناً وظاهراً، فلم يتابعه باطناً وظاهراً فهو كافر. ومن احتج في ذلك بقصة موسى مع الخضر كان غالطاً من وجهين؛ أحدهما: أن موسى لم يكن مبعوثاً إلى الخضر، ولا كان على الخضر اتباعه؛ فإن موسى كان مبعوثاً إلى بني إسرائيل، وأما محمد - صلى الله عليه وسلم - فرسالته عامة لجميع الثقلين؛ الجن والإنس، ولو أدركه من هو أفضل من الخضر كإبراهيم وموسى وعيسى، وجب عليهم اتباعه، فكيف بالخضر سواء كان نبياً أو ولياً. ولهذا قال الخضر لموسى: «أنا على علم من علم الله علمنيه الله لا تعلمه وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه»^(٢)، وليس لأحد من الثقلين الذين بلغتهم رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - أن يقول مثل هذا.

الثاني:

أن ما فعله الخضر لم يكن مخالفاً لشرعة موسى عليه السلام، وموسى لم يكن علم الأسباب التي تبيح ذلك، فلما بينها له وافقه على ذلك^(٣).

- (١) الزهر النضر في نبأ الخضر، لابن حجر ص ٢٧.
ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ٢٠٤/١٠: أن البيت المذكور لابن عربي، وفي لطائف الأسرار لابن عربي ص ٤٦ ط، دار الفكر العربي، ١٣٨٠ هـ.
ونصه: سماء النبوة في برزخ دوين الولي وفوق الرسول وانظر الفتوحات الكلية ٣٥٢/٢ بالفاظ مغيرة.
(٢) رواه البخاري في الصحيح ١٢٨/٤. ومسلم في الصحيح ١٨٤٧/٤.
(٣) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ١٤١-١٤٢، وانظر: الفتاوى ٢٣٢-٢٣٤، ٢٣٥/١١.

وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي - رحمه الله - : «وأما من يتعلق بقصة موسى مع الخضر عليه السلام في تجويز الاستغناء عن الوحي بالعلم اللدني الذي يدعيه بعض من عدم التوفيق فهو ملحد زنديق ؛ فإن موسى عليه السلام لم يكن مبعوثاً إلى الخضر ، ولم يكن الخضر مأموراً بمتابعته ، ولهذا قال له : أنت موسى نبي بني إسرائيل ؟ قال : نعم . ومحمد - صلى الله عليه وسلم - مبعوث إلى جميع الثقلين ، ولو كان موسى وعيسى حين لكانا من أتباعه ، وإذا نزل عيسى عليه السلام إلى الأرض إنما يحكم بشريعة محمد . فمن ادعى أنه مع محمد - صلى الله عليه وسلم - كالخضر مع موسى ، أو جوز ذلك لأحد من الأمة فليجدد إسلامه ، وليشهد شهادة الحق ؛ فإنه مفارق لدين الإسلام بالكلية ، فضلاً عن أن يكون من أولياء الله ، وإنما هو من أولياء الشيطان . وهذا الموضوع مفرق بين زنادقة القوم وأهل الاستقامة»^(١) .

وبهذا تتبين دقة فهم الشيخ الأمين - رحمه الله - لعقيدة السلف - رحمهم الله - ؛ إذ من قرأ كلماته ، وقرأ كلام السلف - رحمه الله - أدرك مدى التوافق والتطابق بين منهج الشيخ - رحمه الله - ومنهجهم ؛ وهذا يدل على أنهم يردون مورداً واحداً ، ويصدرون عن المورد نفسه .

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٧٧ .

المطلب الثاني

هل الخضر حيّ أم ميت؟

تعرض الشيخ الأمين - رحمه الله - لهذه المسألة، وأطال فيها النفس جداً، وأكثر من الكلام فيها^(١)؛ فذكر اختلاف العلماء في وفاته، ثم سرد أدلة من قال بأنه حيّ، وناقش أدلتهم، ورد عليها، ورجح - رحمه الله - وفاته بعدة براهين وحجج قوية؛ فقال - رحمه الله -: «اعلم أن العلماء اختلفوا في الخضر: هل هو حي إلى الآن، أو هو غير حي، بل ممن مات فيما مضى من الزمان؟ فذهب كثير من أهل العلم إلى أنه حيّ، وأنه شرب من عين تسمى عين الحياة. ومن نصر القول بحياته: القرطبي، في تفسيره^(٢)، والنووي في شرح مسلم^(٣) وغيره، وابن الصلاح^(٤)، والنقاش^(٥)، وغيرهم. قال ابن عطية: وأطنب النقاش في هذا المعنى؛ يعني حياة الخضر وبقاءه إلى يوم القيامة، وذكر في كتابه أشياء كثيرة عن علي بن أبي طالب وغيره، وكلها لا تقوم على ساق. انتهى بواسطة نقل القرطبي في تفسيره^(٦)»^(٧).

(١) كتب عن هذه المسألة ما لا يقل عن ست عشرة صفحة من تفسيره.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٩/١١.

(٣) انظر شرح النووي على مسلم ١٣٥/١٥.

(٤) هو الحافظ تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الكردي. من أشهر مؤلفاته

كتابه في علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح. ولد سنة (٥٧٧هـ)، وتوفي سنة (٦٤٣هـ).

(انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/١٤٠. والبداية والنهاية ١٣/١٧٩).

(٥) هو الحافظ محمد بن علي بن عمر بن مهدي الأصبهاني الخليلي أبو سعيد النقاش. محدث

حافظ، توفي سنة (٤١٤هـ).

(انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٣٠٧. وشذرات الذهب ٣/٢٠١).

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٩/١١.

(٧) أضواء البيان ٤/١٦٣.

ثم ذكر الشيخ الأمين - رحمه الله - أن أقوى ما يستند عليه من قال بحياته، ما ذكره ابن عبد البر في التمهيد عن علي رضي الله عنه، قال: «لما توفي النبي - صلى الله عليه وسلم - وسجي بثوب، هتف هاتف.. إلخ»^(١)، فذكر الحديث في تعزية الصحابة بالنبي - صلى الله عليه وسلم -، فكانوا يرون أنه الخضر عليه السلام^(٢).

وقد رد الشيخ - رحمه الله - هذا الأثر من وجهين؛ فقال: «الأول: أنه لم يثبت ذلك بسند صحيح؛ قال ابن كثير في تفسيره: وحكى النووي وغيره في بقاء الخضر إلى الآن، ثم إلى يوم القيامة قولين، ومال هو وابن الصلاح إلى بقاءه، وذكروا في ذلك حكايات عن السلف وغيرهم. وجاء ذكره في بعض الأحاديث، ولا يصح شيء من ذلك. وأشهرها حديث التعزية، وإسناده ضعيف. ١. هـ^(٣).

الثاني: أنه على فرض أن حديث التعزية صحيح، لا يلزم من ذلك عقلاً ولا شرعاً ولا عرفاً، أن يكون ذلك المعزي هو الخضر، بل يجوز أن يكون غير الخضر من مؤمني الجن؛ لأن الجن هم الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾^(٤)، ودعوى أن ذلك المعزي هو الخضر تحكم بلا دليل. وقولهم: كانوا يرون أنه الخضر - ليس حجة يجب الرجوع إليها؛ لاحتمال أن يخطئوا في ظنهم، ولا يدل ذلك على إجماع شرعي معصوم، ولا متمسك لهم في دعواهم أنه الخضر كما ترى»^(٥).

ثم رجح - رحمه الله - موت الخضر عليه السلام مؤيداً ذلك بعدة أدلة؛

(١) التمهيد لابن عبد البر ١٦٢/٢. ولم يسنده، ولم يذكر الخضر.

(٢) انظر أضواء البيان ١٦٣/٤.

(٣) تفسير ابن كثير ٩٩/٣. وانظر كلام أبي الخطاب بن دحية عن هذا الأثر ص ٤١٠ من هذا البحث.

(٤) سورة الأعراف، الآية [٢٧].

(٥) أضواء البيان ١٦٤/٤.

فقال - رحمه الله - : «الذي يظهر لي رجحانه بالدليل في هذه المسألة أن الخضر ليس بحَيٍّ، بل توفي، وذلك لعدة أدلة :

الأول : ظاهر عموم قوله تعالى : ﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون﴾^(١)؛ فقوله : ﴿لبشر﴾ نكرة في سياق النفي، فهي تعم كل البشر، فيلزم من ذلك نفي الخلد عن كل بشر من قبله، والخضر بشر من قبله، فلو كان شرب من عين الحياة وصار خالداً إلى يوم القيامة لكان الله قد جعل لذلك البشر الذي هو الخضر من قبله الخلد .

الثاني : قوله - صلى الله عليه وسلم - : «اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لاتعبد في الأرض»^(٢) . . أي : لاتقع عبادة لك في الأرض . فاعلم أن ذلك النفي يشمل بعمومه وجود الخضر حياً في الأرض ؛ لأنه على تقدير وجوده حياً في الأرض فإن الله يعبد في الأرض، ولو على فرض هلاك تلك العصابة من أهل الإسلام ؛ لأن الخضر ما دام حياً فهو يعبد الله في الأرض . . .

الثالث : إخباره - صلى الله عليه وسلم - بأنه على رأس مائة سنة من الليلة التي تكلم فيها بالحديث لم يبق على وجه الأرض أحد ممن هو عليها تلك الليلة . فلو كان الخضر حياً في الأرض لما تأخر بعد المائة المذكورة^(٣) .

ثم ساق الشيخ الأمين - رحمه الله - عدة روايات لهذا الحديث ؛ منها ما رواه ابن عمر : «أرأيتم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهرها أحد»^(٤)، ومنها ما رواه أبو سعيد الخدري : «لا تأتي مائة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم»^(٥) .

(١) سورة الأنبياء، الآية [٣٤] .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٣/ ١٣٨٤ ،

(٣) أضواء البيان ٤/ ١٦٤ - ١٦٦ .

(٤) أخرجه مسلم ٤/ ١٩٦٥ .

(٥) أخرجه مسلم ٤/ ١٩٦٧ .

ثم ذكر - رحمه الله - المرجح الرابع والأخير الدال على وفاة الخضر عليه السلام وعدم بقاءه ، فقال :

«الرابع : أن الخضر لو كان حياً إلى زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - لكان من أتباعه ، ولنصره وقاتل معه ؛ لأنه مبعوث إلى جميع الثقلين الإنس والجن . والآيات الدالة على عموم رسالته كثيرة جداً ؛ كقوله تعالى : ﴿ قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾^(٣) . ويوضح هذا أنه تعالى بين في سورة آل عمران أنه أخذ على جميع النبيين الميثاق المؤكد أنهم إن جاءهم نبينا - صلى الله عليه وسلم - مصداقاً لما معهم أن يؤمنوا به وينصروه ، وذلك في قوله : ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال أقررتم وأخذتم على ذلكم إصري قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين * فمن تولى بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون ﴾^(٤) . وهذه الآية الكريمة على القول بأن المراد بالرسول فيها نبينا ، - صلى الله عليه وسلم - كما قال ابن عباس وغيره فالأمر واضح على أنها عامة ؛ فهو - صلى الله عليه وسلم - يدخل في عمومها دخولاً أولياً . فلو كان الخضر حياً في زمنه لجاء ونصره وقاتل تحت رايته . ومما يوضح أنه لا يدركه نبى

(١) سورة الأعراف ، الآية [١٥٨] .

(٢) سورة الفرقان ، الآية [١] .

(٣) سورة سبأ ، الآية [٢٨] .

(٤) سورة آل عمران ، الآيتان [٨١-٨٢] .

إلا اتبعه ما رواه الإمام أحمد، وابن أبي شيبة^(١)، والبخاري^(٢) من حديث جابر رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فقرأه عليه، فغضب وقال: «لقد جئتم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبرونكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني»^(٣) ١. هـ. قال ابن حجر في الفتح: «ورجاله موثقون، إلا أن في مجالده ضعفاً»^(٤) ٢. (٥).

وقد أورد الشيخ الأمين - رحمه الله - كلاماً للقرطبي في إسقاط ونقض أدلة من قال بوفاة الخضر، ونصر القول بحياته، وذكر وجهة نظره وناقشها مناقشة دقيقة أجاب فيها على إشكالاته، ورد عليه فيها؛ فقال - رحمه الله -: «واعلم أن جماعة من أهل العلم ناقشوا الأدلة التي ذكرنا أنها تدل على وفاته؛ فزعموا أنه لا يشملهم عموم: ﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد﴾^(٦)، ولا عموم حديث: «أرأيتم ليلتكم هذه، فإنه على رأس مائة سنة لم يبق على ظاهر الأرض أحد ممن هو عليها اليوم»^(٧) كما تقدم»^(٨).

(١) هو الإمام أبو بكر عبد الله بن محمد بن القاضي ابن شيبة؛ إبراهيم بن عثمان العبيسي. سيد الحفاظ. صنف المسند والمصنف والتفسير.

(انظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ١٢٢. والبداية والنهاية ١٠/ ٣٢٨).

(٢) هو الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار. صاحب المسند الكبير. من كبار الحفاظ. ولد بعد سنة (٢١٠). ومات بالرملة سنة (٢٩٢هـ).

(انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٥٤. وشذرات الذهب ٢/ ٢٠٩).

(٣) مسند الإمام أحمد ٣/ ٣٨٧، مع إختلاف السير في بعض ألفاظه.

(٤) فتح الباري ١٣/ ٣٤٥.

(٥) أضواء البيان ٤/ ١٦٨-١٦٩.

(٦) سورة الأنبياء، الآية [٣٤].

(٧) سبق تخريجه قبل ثلاث صفحات.

(٨) أضواء البيان ٤/ ١٧١-١٧٢.

ثم ذكر - رحمه الله - دعوى القرطبي ومناقشته لأدلة من قال بوفاته بنصها: «قال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره، - رحمه الله -: ولا حجة لمن استدل به؛ يعني الحديث المذكور على بطلان قول من يقول: إن الخضر حيّ لعموم قوله: «ما من نفس منفوسة...»^(١)؛ لأن العموم وإن كان مؤكداً الاستغراق ليس نصاً فيه، بل هو قابل للتخصيص، فكما لم يتناول عيسى عليه السلام فإنه لم يمت ولم يقتل، بل هو حي بنص القرآن ومعناه، ولا يتناول الدجال مع أنه حيّ بدليل حديث الجساسة^(٢)، فكذلك لم يتناول الخضر عليه السلام، وليس مشاهداً للناس، ولا من يخالطهم حتى يخطر ببالهم حالة مخاطبة بعضهم بعضاً، فمثل هذا العموم لا يتناوله. وقيل: إن أصحاب الكهف أحياء ويحجون مع عيسى عليه السلام كما تقدم. وكذلك فتى موسى في قول ابن عباس كما ذكرنا. أ. هـ منه^(٣)»^(٤).

ثم أجاب - رحمه الله - عن هذه الإشكالات وتبعتها، ووصفها بالسقوط، فقال: «كلام القرطبي هذا ظاهر السقوط كما لا يخفى على من له إلمام بعلوم الشرع، فإنه اعترف بأن حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - عام في كل نفس منفوسة عموماً مؤكداً؛ لأن زيادة «من» قبل النكرة في سياق النفي تجعلها نصاً صريحاً في العموم لا ظاهراً فيه كما هو مقرر في الأصول... ولو فرضنا صحة ما قاله القرطبي - رحمه الله تعالى - من أن ظاهر العموم لانص فيه، وقررنا أنه قابل للتخصيص كما هو الحق في كل عام، فإن العلماء يجمعون على وجوب استصحاب عموم العام حتى يرد دليل مخصص صالح للتخصيص سنداً ومتناً. فالدعوى المجردة عن دليل

(١) سبق تخريجه قبل ثلاث صفحات.

(٢) أخرجه مسلم ٤/٢٢٦١.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ١١/٢٩.

(٤) أضواء البيان ٤/١٧٢.

من كتاب أو سنة لا يجوز أن يخصص بها نص من كتاب أو سنة إجماعاً. وقوله: «إن عيسى لم يتناوله عموم الحديث» فيه أن لفظ الحديث من أصله لم يتناول عيسى؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال فيه: «لم يبق على ظهر الأرض، ممن هو بها اليوم أحد»^(١) فخصص ذلك بظهر الأرض، فلم يتناول اللفظ من في السماء، وعيسى قد رفعه الله من الأرض كما صرح بذلك في قوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾^(٢)، وهذا واضح كما ترى، ودعوى حياة أصحاب الكهف، وفتى موسى ظاهرة السقوط، ولو فرضنا حياتهم، فإن الحديث يدل على موتهم عند المائة كما تقدم، ولم يثبت شيء يعارضه. وقوله: «إن الخضر ليس مشاهداً للناس، ولا ممن يخالطهم حتى يخطر ببالهم حالة مخاطبة بعضهم بعضاً»، يقال فيه: إن الاعتراض يتوجه عليه من جهتين: الأولى: أن دعوى كون الخضر محجوباً عن أعين الناس كالجن والملائكة دعوى لا دليل عليها، والأصل خلافها؛ لأن الأصل أن بني آدم يري بعضهم بعضاً لاتفاقهم في الصفات النفسية ومشابھتهم فيما بينهم. الثانية: أننا لو فرضنا أنه لا يراه بنو آدم، فالله الذي أعلم النبي بالغيب الذي هو: «هلاك كل نفس منفوسة في تلك المائة» عالم بالخضر، وبأنه نفس منفوسة. ولو سلمنا جدلاً أنه فرد نادر لا تراه العيون، وأن مثله لم يقصد بالشمول في العموم؛ فأصح القولين عند علماء الأصول شمول العام والمطلق للفرد النادر والفرد غير المقصود، خلافاً لمن زعم أن الفرد النادر وغير المقصود لا يشملهما العام ولا المطلق»^(٣).

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة النساء، الآية [١٥٧].

(٣) أضواء البيان ٤/ ١٧٢-١٧٣.

ثم ذكر- رحمه الله- أقوال الأصوليين تأييداً لما ذهب إليه ، ثم قال : «وما ذكره القرطبي في خروج الدجال من تلك العمومات- بدليل حديث الجساسة- لادلل فيه ؛ لأن الدجال أخرجه دليل صالح للتخصيص ، وهو الحديث الذي أشار له القرطبي ، وهو حديث ثابت في الصحيح من حديث فاطمة بنت قيس ، رضي الله عنها : سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم- يقول : إنه حدثه به تميم الداري^(١) ، وأنه أعجبه حديث تميم المذكور ؛ لأنه وافق ما كان يحدث به أصحابه من خبر الدجال . . »^(٢) . ثم ساق- رحمه الله- الحديث بطوله^(٣) .

وقد عقب على ذلك بقوله : «فهذا نص صحيح صريح في أن الدجال حيّ موجود في تلك الجزيرة البحرية المذكورة في حديث تميم الداري المذكور ، وأنه باق ، وهو حيّ حتى يخرج في آخر الزمان . وهذا نص صالح للتخصيص يخرج الدجال من عموم حديث موت كل نفس في تلك المائة . والقاعدة المقررة في الأصول أن العموم يجب إبقاؤه على عمومه ؛ فما أخرجه نص مخصص خرج من العموم وبقي العام حجة في بقية الأفراد التي لم يدل على إخراجها دليل . . . وهو الحق ومذهب الجمهور . وغالب ما في الكتاب والسنة من العمومات يخرج منها بعض الأفراد بنص مخصص ، ويبقى العام حجة في الباقي»^(٤) .

ثم ختم الشيخ- رحمه الله- في هذا المبحث بقوله : «وبهذا كله يتبين أن

(١) هو تميم بن أوس بن خارجة بن سود بن جذيمة اللخمي الداري . صحابي قيل : إنه توفي سنة (٦٠هـ) .

(انظر : الاستيعاب ١/ ١٨٤ . والإصابة ١/ ١٨٣-١٨٤) .

(٢) أضواء البيان ٤/ ١٧٥-١٧٦ .

(٣) سبق تخريجه قبل صفحتين .

(٤) أضواء البيان ٤/ ١٧٦ .

النصوص الدالة على موت كل إنسان على وجه الأرض في ظرف تلك المائة، ونفي الخلد عن كل بشر تتناول بظواهرها الخضر ولم يخرج منها نص صالح للتخصيص كما رأيت. والعلم عند الله»^(١).

وبذلك أشبع الشيخ الأمين- رحمه الله - هذه المسألة بحثاً وتحقيقاً وأماط اللثام عن جوانبها، وأسقط- رحمه الله - ما ذهب إليه القرطبي وغيره من القول بحياة الخضر عليه السلام، وناقشه مناقشة جيدة.

ويجدر بنا أن نورد بعض أقوال الأئمة الذين حققوا وفاته عليه السلام، ولم يتقبلوا القصص والروايات التي تشير إلى حياته وبقائه في هذه الدنيا:

فمنهم العلامة أبو الخطاب بن دحية^(٢) الذي قال: «... ولا ثبت اجتماع الخضر مع أحد من الأنبياء إلا مع موسى، كما قص الله تعالى من خبرهما. وجميع ما ورد في حياته لا يصح منها شيء باتفاق أهل النقل، وإنما يذكر ذلك من يروي الخبر ولا يذكر علته؛ إما لكونه لا يعرفها، وإما لوضوحها عند أهل الحديث. وأما ما جاء عن المشايخ فهو مما يتعجب منه، كيف يجوز لعاقل أن يلقي شخصاً لا يعرفه، فيقول له: أنا فلان، فيصدقه. وأما حديث التعزية الذي ذكره أبو عمر: فهو موضوع»^(٣).

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله - عن الخضر وإلياس، وهل هما معمران؟ فأجاب: «إنهما ليس في الأحياء، ولا معمران. وقد سأل إبراهيم الحربي^(٤) أحمد بن حنبل عن تعمير الخضر وإلياس، وأنهما باقيان

(١) المصدر نفسه ١٧٧/٤.

(٢) هو العلامة مجد الدين أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي بن الجميل بن دحية بن خليفة الكلبي. توفي سنة (٦٣٣هـ).

(انظر: سير أعلام النبلاء ٣٨٩/٢٢. وشذرات الذهب ١٦٠/٥).

(٣) الزهر النضر في نبأ الخضر ص ٤٢-٤٣.

(٤) هو الإمام إبراهيم بن إسحاق بن بشير بن إسحاق الحربي. كان إماماً في العلم، رأساً في الزهد. ولد سنة (١٩٨هـ)، وتوفي (٢٨٥هـ).

(انظر: سير أعلام النبلاء ٣٥٦/١٣. وشذرات الذهب ١٩٠/٢).

يُريان، ويروى عنهما فقال الإمام أحمد: من أحال على غائب لم ينصف منه، وما ألقى هذا إلا الشيطان وسئل البخاري عن الخضر وإلياس: هل هما في الأحياء؟ فقال: كيف يكون هذا، وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو على وجه الأرض أحد»^(١)، وقال أبو الفرج بن الجوزي^(٢): قوله تعالى: ﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد﴾^(٣)، وليس هما في الأحياء. والله أعلم^(٤).

وقال الحافظ ابن حجر، رحمه الله -: «وأقوى الأدلة على عدم بقاءه عدم مجيئه إلى رسول الله، - صلى الله عليه وسلم -، وانفراده بالتعمير من بين أهل الأعصار المتقدمة بغير دليل شرعي»^(٥).

وبهذا يتضح لنا صحة ما ذهب إليه الشيخ الأمين - رحمه الله -، ويتبين أن قوله هو القول الذي ذهب إليه أهل التحقيق من أهل العلم، وأن قول من قال ببقاء الخضر حياً وخلوده قول متهافت لا دليل عليه. والله أعلم.

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو العلامة الواعظ عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد البكري البغدادي، المعروف بابن الجوزي. ولد سنة (٥١٠هـ). وتوفي سنة (٥٩٧هـ).

(انظر: الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ٣٩٩. وشذرات الذهب ٤/ ٣٢٩).

(٣) سورة الأنبياء، الآية [٣٤].

(٤) الفتاوى ٤/ ٣٣٧.

(٥) الزهر النضر في نبأ الخضر، ص ١١٥.